رصد أنشطة نواب الأمة في الأسبوع الثاني من يونيو

«اتجاهات»: غضب نيابي بسبب تصريحات المعارضة في ساحة الإرادة

■ 8 أسئلة و5 رغبات نيابية و3 مقترحات بقانون وتهديدان بالاستجواب حصاد الاسبوع الماضي

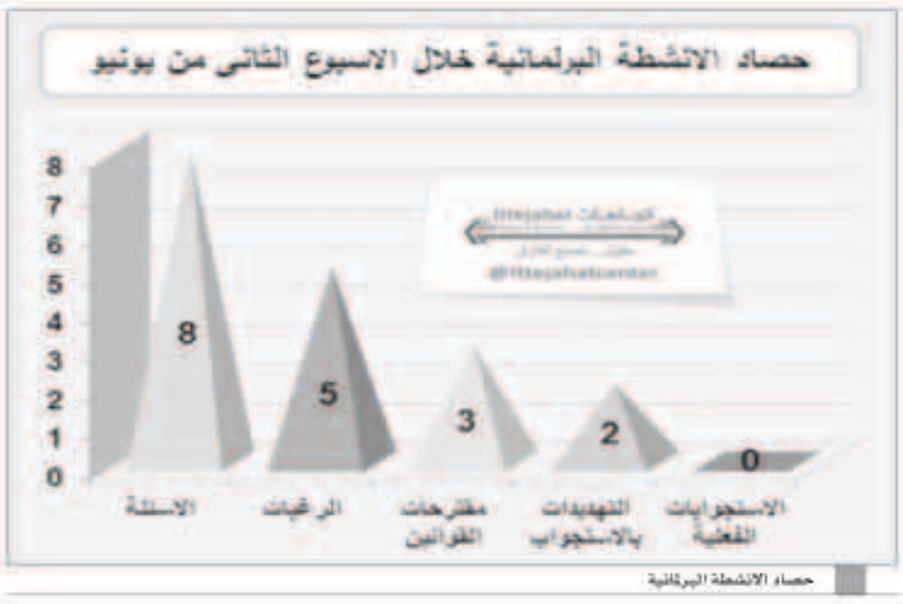

حصاد الانشطة البرلمانية

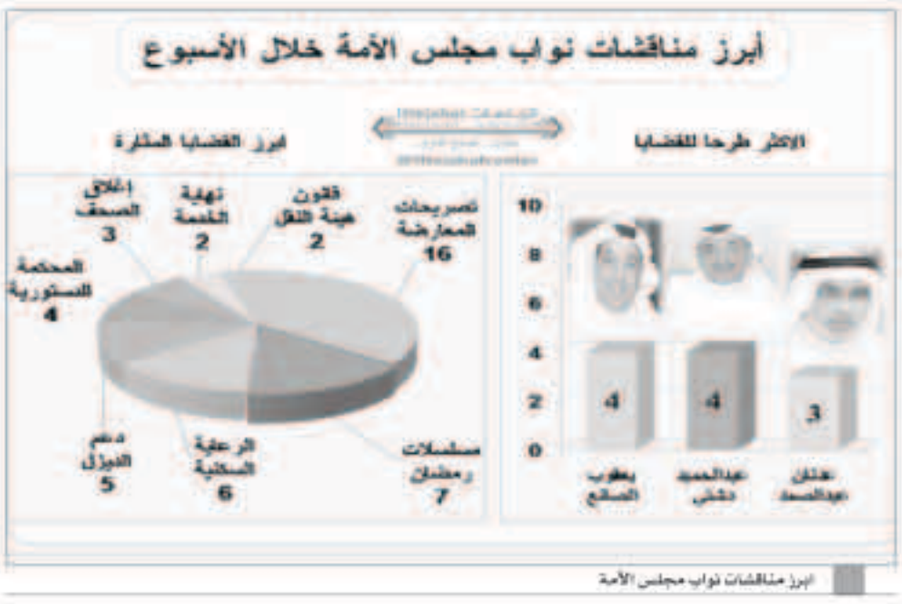

ابرز مناقشات نواب مجلس الأمة

■ دشتي والصانع الاكثر طرحا للقضايا وحمود الحمدان الأكثر تقديما للاسئلة والفضل يتفوق في تقديم الرغبات

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز "اتجاهات للدراسات والبحوث" تقريره الخاص بالانشطة البرلمانية خلال فترات زمنية متصلة، واكد ان نواب الامة قدموا في الاسبوع الثاني من يونيو الجاري 8 أسئلة، و3 مقترحات بقانون و5 رغبات نيابية، وهددوا بتفعيل اداة الاستجواب مرتين ضد وزيري التعليم والنفط في حالة عدم تنفيذ احكام القضاء بشأن الموظفين.

الاهتمامات

اكد مرصد اتجاهات ان قضايا الاسبوع الثاني من يونيو جاءت متنوعة وعكست اهتمام النواب بعدة قضايا مناظرة بقضايا اخرى، حيث لاحظ المرصد حالة من الاستياء بدت داخل قاعة المجلس تعلقت بالتصريحات التي خرجت من المعارضة في ساحة الإرادة وما تطرقت إليه المناقشات من اتهامات ومشكلات طالت أبناء الاسرة الحاكمة، وقد ناقش النواب عدد من القضايا الاخرى التي تعلقت بالمضمون الاخلاقي لمسلسلات شهر رمضان الكريم، واليات تطبيق رفع الدعم عن الديزل والتعديلات على قوانين المحكمة الدستورية والرعاية السكنية وقانون هيئة النقل العام وبعض القضايا الاخرى تم الاشارة اليها في السياق التالي:

تصريحات المعارضة: طرح (16) نائبا رؤياهم تجاه التصريحات الأخيرة للمعارضة مستنكرين التطاول على القضاء، إذ قال الفضل ان من لديه معلومات فليذهب الى النيابة وليس الى ساحة الارادة، وشدد الشايع على ان الطعن بالقضاء امر مؤسف، وأكد النصف أن مؤسسة القضاء هي مرجعية المواطنين ويجب عليهم الدفاع عن القضاء ما لم تظهر اي وثائق تدينهم، وقال العمر ان كان الكلام حقيقيا يجب ان نطبق اجراءات قانونية.

مسلسلات رمضان: حذر (7) اعضاء من عرض احد المسلسلات الرمضانية لحلقات عن شذوذ المحارم مناشدين وزير الإعلام الشيخ سلمان الصباح بوقف بث المسلسل، فقد حذر فيصل الكندري وزارة الاعلام من عرض مسلسلات وبرامج تلفزيونية في شهر رمضان الكريم تعارض العادات والاعراف الاجتماعية وتخالف مبادىء الدين الإسلامي وتساهم في هدم النسيج الاجتماعي.

ورأى الحريص ان مثل هذه المسلسلات الهابطة من شأنه الاساءة للمجتمع، واعرب مطيع عن ثقته باضطلاع وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود بمسؤولياته في اتخاذ ما يمكن لمنع عرض المسلسل.

قانون الرعاية السكنية: نوقش من قبل (6) نواب، حيث زف امين سر المجلس يعقوب الصانع البشرى بموافقة التشريعية على مقترح انشاء اكثر من 30 الف وحدة سكنية بمدينة صباح الاحمد المتطورة واحالته الى اللجنة الاسكانية، واوضح الزلزلة ان التعديل يعالج قضية فئة معينة لفترة محددة، مشيرا إلى ان هذا القانون لا يبقى ساريا ولكن يعالج مشكلة عدد محدود من المواطنين، واستنكر عبدالصمد الهجوم على التعديل مؤكدا عدم وجود شبهة دستورية في اقراره. دعم الديزل: أعرب عددا من نواب المجلس عن دعمهم للاجراءات الحكومية برفع الدعم عن الديزل، حيث قال العدواني «اننا مع وقف الهدر في المال العام ومع تحويله الى المواطن» فيما رأى ماجد موسى «ان على الحكومة اتباع وقف الدعم للديزل بملاحقة ومحاسبة المسؤولين عن بيعه وتهريبه للخارج لاسيما وانهم استغلوا الدعم الحكومي للثراء على حساب المال العام». قانون المحكمة الدستورية: نوقش من قبل (4) نواب، حيث اعتبر النصف ان تعديل القانون يعيد الحق لأصحابه لان النواب يمثلون المواطنين في البرلمان بالوكالة، ورأى الصانع ان اقرار هذا القانون سيكون ردا على كل من يشكك بإنجازات المجلس الحالي الذي سيقر قانونا كان حبيس الادراج لسنوات عدة مضت معلنا انه سيدفع في اتجاه اقرار هذا القانون» ومن ناحية اخرى رصد مؤشر اتجاهات تساوي كلا من النواب عبدالحميد دشتي ويعقوب الصانع في نوعية طرح القضايا بواقع (4) قضايا لكلا منهما، وتلاهم النائب عدنان عبدالصمد بـ(3) قضايا.

الاسئلة النيابية

واشار التقرير الى أن اجمالي الاسئلة خلال الاسبوع الماضي بلغت 8 أسئلة تخص 6 قضايا هي التعليم بسؤالين عن (عدم وجود مظلات في ساحات مدرسة اسماء بنت عميس المتوسطة بنات - الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم) وسؤالين للتجاوزات بخصوص (التجاوزات المالية والإدارية في مركز اللغات التابع لجامعة الكويت - مخالفات وزارة التربية) وحصلت قضايا الاعلام والطرق والجمعيات والشئون الخارجية على سؤال واحد.

واوضح التقرير أن الاسئلة قدمها 7 نواب منها سؤالين لحمود الحمدان بينما قدم 6 نواب سؤالا واحدا وهم (خليل عبدالله - الطريجي - العدواني - الحويلة - الفضل - الصانع) واستهدفت الاسئلة 5 وزراء، منها 4 للمدعج وسؤال لكل من سلمان الحمود والابراهيم ومحمد الخالد وصباح الخالد.

الرغبات

اكد "اتجاهات" ان الرغبات النيابية بلغت (5) رغبات من خلال نائبين فقط هما نبيل الفضل بواقع اربعة مقترحات، يليه النائب فيصل الكندري بمقترحا واحدا، وقد اشتملت مقترحاتهم على ثلاث قضايا، في مقدمتها تخليد الذكرى بـ3 رغبات اهتمت بـ (وضع عبارة للامير الراحل جابر الأحمد على مدخل مجلس الامة، ووضع كلمة من كلمات سمو الأمير السامية على قصر بيان، إطلاق اسم مخلف منصور العنزي على احد شوارع منطقة الصباحية)، ثم جاءت قضيتين في الترتيب الثاني، تخص الشئون الإقتصادية بخصوص قيام الكويت بطرح مشروع تاهيل وادارة الحمامات العمومية على نظام البي او تي. والشؤون البرلمانية بشأن تخفيض العدد المسموح به لكل عضو من اعضاء مجلس الامة فيما يتعلق بالاستعانة بالسكرتارية).

المقترحات بقانون

واكد اتجاهات ان مقترحات القوانين في الاسبوع الماضي بلغت 3 مقترحات، الاول قدمهعبد الحميد دشتي وتعلق بالقضايا التشريعية حيث طالب بإضافة مادة لقانون انتخابات مجلس الامة حول طلب النواب تعويضا في حالة الحل او البطلان، ثم مقترحا حول القضايا الاقتصادية تعلق باضافة فقرة الى المادة 8 من القانون رقم 47 لسنة 1982 بانشاء الهيئة العامة للاستثمار، قدمه النائب عبدالله الطريجي، وتطرق ا نبيل الفضل الى ملف الرعاية الاجتماعية مقدما مقترحا بشأنه قانون الاجتماعات العامة والتجمعات والمواكب.

التهديدات بالاستجواب

واوضح اتجاهات أن الاسبوع الماضي شهد تهديدين فقط من سعدون حماد لوزيري النفط والتعليم في حالة مالم تنفيذ أحكام القضاء بشأن العائدين الى وظائفهم بحكم المحكمة.

■ مناشدات لوزير الإعلام بمنع بث أحد المسلسلات وارتياح لرفع الدعم عن الديزل وتعديل قانون المحكمة الدستورية

قضايا الأسئلة المقدمة

أشادوا بجهودها الكبيرة في تشريع العديد من القوانين الصحية

نواب يهنئون رئيس نقابة الأطباء ونائبه بتعيينهما كسفيرين للنوايا الحسنة لدى الجامعة العربية

■ عاشور: نقابة الأطباء ساهمت في تشريع قانون حقوق الطفل الذي تعكف لجنة المرأة والأسرة حالياً على صياغته

■ الجيران: المنصب يحمّل النقابة مسؤولية أكبر لمتابعة مشوارها الذي بدأته للنهوض بالقطاع الصحي

هنأ رئيس لجنة المرأة والأسرة بمجلس الأمة النائب صالح عاشور رئيس نقابة الأطباء د.حسين الخباز ونائبه د.مشعل روح الدين على المنصب العربي الذي تم تعيينها فيه كسفيرين للنوايا الحسنة لدى جامعة الدول العربية ممثلين عن دولة الكويت، وكاول طبيبين كويتيين يحصلان على هذا المنصب الفخري الذي يضاف إلى سجل دولة الكويت في الشأن الصحي والعربي.

وأشاد عاشور بالجهود الكبيرة التي بذلتها نقابة الأطباء في تشريع العديد من القوانين الصحية التي تقدمت بها لمجلس الأمة ومساعيها الحثيثة في سبيل إقرارها ذلك وأنها كانت سباقة من خلال عدة مجالس بتقديم الكثير من القوانين التي تعنى بالوضع الصحي وحقوق الإنسان وعلى اخصها قانون التأمين الصحي والمسئولية الطبية.

مشيرا بان النقابة ساهمت ايضا في تشريع قانون حقوق الطفل الذي تعكف لجنة المرأة والأسرة حاليا بصياغته وإعداده من خلال الاجتماعات المتواصلة التي بدأتها منذ شهر مارس الماضي مع ممثلين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام التي قدمت بدورها بعض التعديلات على القانون الأساسي ليتماشى مع الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الكويت في شأن حقوق الطفل، مؤكدا بان لجنة الأسرة ستقوم بإحالة القانون للمجلس فور الانتهاء منه للتصويت عليه وذلك لما له من اهمية كبيرة في سد الفراغ التشريعي في شأن الحقوق الأساسية للطفل التي كانت محل اهتمام نقابة الأطباء بالفترة الماضية.

ومن جانبه بارك عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب د.عبدالرحمن الجيران هذا الانجاز الكويتي الذي حققه كل من د.حسين الخباز ود.مشعل روح الدين كسفراء للنوايا الحسنة ممثلين عن دولة الكويت لدى جامعة الدولة العربية، مؤكدا بانه منصب يحمّل نقابة الأطباء مسئولية أكبر لمتابعة مشوارها الذي بدأته للنهوض بالقطاع الصحي والدفاع عن حقوق الجسم الطبي مشيدا بالوقت نفسه بالجهود المتواصلة والمتابعة المستمرة من النقابة خلال المجالس المتعاقبة لإقرار القوانين التي تقدمت بها في شأن المسئولية الطبية وحقوق المريض ومراكز الطوارئ والصدمات والصحة النفسية وغيرها من القوانين الأخرى ستكون على سلم أولويات اللجنة الصحية.

صالح عاشور

عبدالرحمن الجيران

واكد الجيران ان تلك القوانين ذات خصوصية طبية لما لها من اهمية كبيرة في تنظيم التعامل مع الحوادث والكوارث الطبيعية والبشرية وكيفية التدخل الطبي السريع فيها عن طريق مراكز طبية متخصصة مؤهلة فنيا وطبيا واداريا للتعامل تلك الحوادث عن طريق الإسعاف البري والبحري والجوي مشيرا بان تلك القوانين ستساهم بتنظيم مهنة الطب وحماية الطبيب وعموم الجسم الطبي من الاعتداءات اللفظية والجسدية ومخاطر المهنة، لافتا بأنها قامت بتعريف الخطأ الطبي والخطأ المرفقي وشددت على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة لإحصاء الأخطاء الطبية والتعامل معها ومعالجتها والتامين ضدها وضد كل الأمراض الناتجة عن مزاولة المهنة الطبية، مضيفا بانها قوانين ستحمي المريض أيضا من الأخطاء الطبية المحتملة وستحدد اسس وطرق التعويض القضائي لتلك الأخطاء، مؤكدا بانها ستعطي المريض حقوقا أوسع في خصوصية وسرية المعلومات الطبية وحقه بالاطلاع على الملف الطبي والاستشارة الطبية قبل إجراء أي عمل طبي وهو ما سيؤدي بالنهاية لتوفير أعلى درجات جودة الرعاية الطبية وضمان صحة وسلامة المرضى وهو الأمر الذي كان محل اهتمام نقابة الأطباء خلال المجالس المتعاقبة والذي دفعها مشكورة للمبادرة بتقديم مثل تلك القوانين الصحية التي سيستفيد منها المرضى والجسم الطبي والمنشآت الصحية كلهم على حد سواء.

وختم عاشور والجيران تصريحهما مؤكدين بان القوانين الصحية التي تقدمت بها نقابة الأطباء كانت ذات طابع صحي خاص لانها تنبثق في عمومها من مبادئ حقوق الإنسان الأصيلة التي تتعلق بصحة وسلامة المرضى، وهو ما يدفعنا كنواب لدعم نقابة الأطباء في مثل هذا التوجه الذي نتمنى أن تحذو حذوه باقي مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وجمعيات النفع العام كل في تخصصه ومجاله، مشيدين بالوقت نفسه بالإنجاز العربي الذي حققه رئيس نقابة الأطباء ونائبه الذي بالتاكيد يضاف لرصيد دولة الكويت بمجال حقوق الإنسان كسفراء للنوايا الحسنة، معربين عن ثقتهما بان تكون نقابة الأطباء على قدر هذه المسئولية الملقاة على عاتقها في تمثيل الكويت والمساهمة بوضع أسس واستراتيجيات المشاريع الصحية المحلية والعربية لتكون «الوجه المشرق» لدولة الكويت بالمجال الصحي

في ختام الورشة السابعة لتدريب كوادر المرور وقطاع النقل

المهنا: إدخال الأنظمة الآلية والقيام بحملة وطنية للسلامة المرورية من أهم التوصيات

المهنا متحدثا

تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية بالإنابة الشيخ محمد الخالد الصباح وبحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالله المهنا والممثل المقيم للأمم المتحدة الدكتور مبشر شيخ ومنسق الاستراتيجية الوطنية للمرور العميد ناصر العنزي وعدد من مدراء الإدارات وقيادات قطاع المرور والجهات المعنية

اختتمت فعاليات الورشة العالمية السابعة لتدريب الكوادر الوطنية والجهات المعنية بقطاع المرور والنقل في دولة الكويت

وتأتي هذه الورشة ضمن برنامج الاستراتيجية الوطنية للمرور والتي تعقد مرتين في كل عام لنقل الخبرات العالمية للجهات والكوادر المعنية بشئون المرور وقطاع النقل في دولة الكويت

من جانبه وجه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالله المهنا خالص الشكر والتقدير الى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية بالإنابة الشيخ / محمد الخالد الصباح على دعمة للورشة العالمية السابعة للمرور وقطاع النقل ومساندته المستمرة للإدارة العامة للمرور في خططها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرور في دولة الكويت كما وجه الشكر الى وكيل وزارة الداخلية الفريق/ سليمان فهد الفهد على متابعته لفعاليات الورشة واهتمامه بالشأن المروري واشار الى أهمية إطلاع الكوادر الوطنية والجهات المعنية على كل ما هو جديد في الشأن المروري والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال قطاع النقل والمرور للوصول الى حلول ناجحة لمشكلة المرور التي تعاني منها الكويت وكذلك أهمية التدريب المستمر لبناء كوادر وطنية تستطيع التعامل مع هذه المشكلة مؤكدا شكره وتقديره لكافة الجهات المشاركة ثم قام بتوزيع الشهادات على المشاركين بالورشة

وفي السياق نفسه قام العميد ناصر العنزي بقراءة التوصيات التي خرج بها المشاركون بالورشة السابعة ومناقشتها مع الحضور والتي تضمنت عدة نقاط كان ابرزها

الإسراع في اقرار مشروع قانون الهيئة العامة للنقل وتطبيقه من اجل توحيد جميع الجهات في سلطة واحدة مسئولة عن انشاء الطرق وخدمات النقل

ضرورة التعاون بين جميع الجهات المعنية في الكويت

القيام بحملة وطنية للسلامة المرورية.

الإسراع في ادخال انظمة (its) لإدارة حركة المرور آليا من دون تدخل بشري والتصرف طبقا لحجم الكثافة المرورية.

شارك في الورشة بالاضافة الى قطاع المرور في وزارة الداخلية ووزارة الاشغال ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت « كلية العلوم الاجتماعية» والهيئة العامة للبيئة ووزارة الاعلام والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وجمعية الصحفيين وعدد من طلبة جامعة الكويت .